يقظة حكام المغرب، الجزائر وتونس خلال النصف الثاني من القرن 18م.

Vigilance of the Rulers of Morocco, Algeria and Tunisia during the second half of the 18th century.

أ.د/ بن عتو بلبروات.
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.
belbraouateb@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/06/16 تاريخ القبول: 2021/06/19 تاريخ النشر: 2021/06/30

Abstract:

During the second half of the 18th century, In the Maghreb States; Morocco, Algeria and Tunisia, some reformation movements were borne, many rulers and leaders discovered that European States became more developed and so powerful, because of the longtime of straggle with them, these movements of reform attempted to provide a new plan for social development and political reform. Unfortunately the new deal of progress took a bad end the death of those people (Rulers and Leaders). Until the 19th century, when the European forces captured Algiers, Tunis and Fez, the societies in what the European called Barbary coasts still living in heroic glory made by their predecessors.

This article is a study on the experience of real projects aimed by some rulers and leaders to cach up the developed European nations.

Key words : Morocco ; Algeria ; Tunisia ; 18th century ; reform ; sultan Mohamed ; Dey Mohamed ; Bey Hamouda.

الملخص:

شهدت دول المغرب الأقصى والجزائر وتونس خلال النصف الثاني من القرن 18م، حركة إصلاحية، قادها حكام هذه البلدان العربية الإسلامية المتجاورة، عبرت عن رؤيتهم السياسية ويقظتهم لتخليص شعوبهم من الأزمات، إلا أن هذه اليقظة لم تتجاوز الحكام و لم تمتد إلى فئات المجتمع، و لم تحتضنها الأنظمة الحاكمة كمشروع دولة، لهذا مات المصلحون واستمرت الأزمة إلى أن تم الاحتلال الأوربي في فترات متعاقبة.

الكلمات المفتاحية: المغرب؛ الجزائر؛ تونس؛ القرن 18؛ الإصلاح؛ السلطان محمد، الداي محمد، الباي حمودة.

تمهيد:

عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحولات سياسية، عسكرية، اقتصادية وفكرية، كانت أوربا الغربية هي رائدتها؛ ومن الطبيعي أن تعمل دول شمال افريقيا وتحديدا المغرب، الجزائر وتونس على التجاوب مع هذه التحولات المتوسطية بحكم الجوار الجغرافي ومحاولة فرض هيبة الدولة في المنطقة انطلاقا من مباشرة إصلاحات داخلية متعددة الجوانب وانتهاج سياسة خارجية تجاه الدول الأوربية المتوسطية وغير المتوسطية.

في سياق ذلك نتساءل عن مظاهر هذه الإصلاحات في المغرب، الجزائر وتونس، ولماذا لم تنجح في وضع هذه الدول الشمال افريقية على عتبة النهضة؟ وهل يمكن تصنيفها ضمن محاولات نهضة أم يقظة؟

ولعل الهدف المتوخى من وراء هذا المقال هو إبراز أحد الجذور التاريخية لمشكلة التخلف في بلدان شمال افريقيا المتمثل في أثر غياب عنصر الاستمرارية في تلاشي مشاريع الحكام الإصلاحية التي سعت إلى الرقي ومجاراة الدول الأوربية المجاورة.

1–اجتهادات ومساعي الإصلاح لسلطان المغرب محمد بن عبد الله بن اسماعيل بين 1757–1790 :

إن المتتبع لمسيرة السلطان محمد بن عبد الله السياسية، والعلمية بين 1757 و1790م يدرك جيدا قيمة الشخص السلطان، والعالم المجتهد، في تاريخ المغرب الأقصى الحديث، وسنحاول أن نختصر اجتهادات السلطان لنجزم أن المصادر والمراجع قد اتفقت على أنه يعتبر أحد السلاطين البارزين الذين حاولوا فتح أبواب النهضة في المغرب الأقصى بدءا بمحاولة إنجاح يقظته من خلال اجتهاداته المتعددة الجوانب التي نذكر خطوطها العريضة كالآتي:

1.1 اجتهاداته على المستوى الداخلي:

- **العمل على تحقيق إجماع وطني** ويشمل تأييد الجيش، والعلماء، والأعيان، والرعية لحكمه، ويظهر أن ذلك، قد تحقق نسبيا من خلال المبايعات الواسعة النطاق، حيث كتب صاحب الإستقصا، ما يلي: « وازدحم على بيعته أهل مراكش، وقبائل الحوز والدير، وقدمت عليه وفود السوس، وحاحة بهداياهم، ثم قدم عليه العبيد والودايا والجبال وأهل الثغور، كل ببيعته وهديته، لم يتخلف عنه أحد من أهل المغرب »[1].
- **انتقاء الرجال الأكفاء**، وقد قرب إليه عددا من أصحاب والده، وبعض أولاده المتميزين بالفطنة والذكاء والشجاعة.

- **محاربة أنصار الفتنة**، والانقسام الذين تسببوا في شيوع الهرج بالبلاد، وقد أمضى السلطان محمد فترة حكمه في غزو القبائل القوية– التي كان وراء عصيانها، ابنه يزيد وبعض الشيوخ المتصوفة– هادفا توحيد البلاد كشرط أساسي لتحقيق الإقلاع.
- **إصلاح القضاء**، لأن هدوء البلاد ووحدتها، وتماسك قبائلها وثقتها في حكامها مرهون باستقامة القضاء. لقد تمكن السلطان العالم المجتهد أن يحاور، ويناقش القضاة والمفتين، ويوصيهم باستحداث تعديلات قضائية مست منهجية إصدار الأحكام، وتدوينها، وعدم الإسراع في إصدار الحكم إلا بعد استشارة الناس حضرا أو بدوا.[2]
- **إصلاح التعليم**، وكان الجديد التربوي عند السلطان هو تركيزه على التمييز بين مرحلتين في التعليم، مرحلة التعليم الأساسي الواجبة على كل الصبيان، يتحمل مسؤوليتها ولي أمر الصبي ومعلمه، والمرحلة الثانية من التعليم تعود المسؤولية فيها للمعلم وحده لأنه هو الذي سيحدد استمرار الصبي في عملية التعلم أو إرشاده إلى تعلم حرفة أو تجارة أو فلاحة. وتمكن السلطان من تقديم كتيب سماه " ***مواهب المنان مما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان*** "، وإصدار أوامرا حدد فيها منهجية التعلم، والتعليم كما جدد مساجد ومدارس في أمكنة مختلفة من المغرب الأقصى[3]. لقد أراد السلطان أن يتناول العملية التربوية التعليمية داخل المنطق الموروث حيث ركز على تعلم العلوم الشرعية قصد تحصين الأجيال من الفتن، تاركا العلوم العقلية البحتة والعلوم الأدبية للنخبة العالمة.[4]
- **عنايته بالعلم والعلماء**: أدرك السلطان محمد بن عبد الله أهمية العلماء، والفقهاء في استقرار الحكم، ونجاح مشروعه الإصلاحي، فقرب إلى مجلسه عددا من العلماء، مثل الفقيه أبي عبد الله محمد بن الإمام عبد الله الغربي الرباطي، والفقيه أبي عبد الله محمد المير السلاوي،

والفقيه أبي عبد الله محمد الكامل الرشيدي، والفقيه أبي زيد عبد الرحمن المدعو بأبي خريص، هؤلاء كانوا يسردون له كتب الحديث ويخوضون في معانيها ويؤلفون له ما يستخرجه منها على مقتضى إشارته.[5]

لقد كان للسلطان باع في حركة التأليف، فورد عند صاحب الإستقصا، أنه أمر فقهاء ومفتي فاس – في بداية مبايعته للسلطنة – بتأليف كتاب يحدد القواعد الشرعية، والفتاوي التي تسمح للحاكم باستخلاص الضريبة من الرعية[6]، دون إغفال التآليف التي ألفها السلطان في الحديث بإعانة الفقهاء المقربين لمجلسه السالف ذكرهم، منها: ***كتاب مساندة الأئمة الأربعة، وكتيب مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان***.[7]

وخلاصة، كان السلطان موسوعة في العلوم الشرعية والأدبية، ومكنه رصيده المعرفي وخبرته من معاينة وضع بلاده الثقافي، والفكري بعين متبصرة، فأهدى عصارة مجهوداته العلمية لشعبه بمساعدة جلسائه من الفقهاء.

- **التصدي للجوع**: عرف المغرب الأقصى مجاعة رهيبة بين سنتي 1190 و1196هـ الموافق لـ: 1776 – 1777م و1781 – 1782م، أفنت أعدادا كبيرة من الأشخاص، وواجهها السلطان محمد بن عبد الله بن اسماعيل بحزم باذلا المال الجزيل للجنود، ومنظما لعملية توزيع الخبز في كل اقليم مغربي على الضعفاء من الناس، ومقرضا القبائل الأموال الطائلة للنهوض بضعفائهم مشترطا عليهم تسديدها في زمان الخصب والرخاء، كما أسقط جميع أنواع الرسوم، والضرائب المفروضة على القبائل، وكان يقدم المال للتجار قصد جلب المواد الغذائية من أوربا، وبيعها للسكان بثمن شرائها رفقا بالمسلمين.[8]

- **عنايته بجيوش الثغور الساحلية:** ويندرج ذلك ضمن تأمين سيادة البلاد من الخطر الخارجي، تحديدا الأوربي، فلابد من تعزيز القدرات الدفاعية للمدن الساحلية– المتوسطية والأطلسية– وبهذا الصدد، قدم لنا صاحب الإستقصا أرقاما لعدد العساكر التي عينها السلطان للمرابطة بالثغور الساحلية المقدر عددها، ثلاثة عشر ثغرا، وبلغ مجموع عدد الجنود (مشاة، رماة مدفعية، بحارة) ستة عشر ألفا وخمسمائة عسكري، وراتب كل واحد منهم ثلاثون "أوقية" في كل ثلاثة أشهر يأخذه من بيت مال المرسى الذي ينتمي إليه، ناهيك عن عطاء الغزو، وعاشوراء، والصدقات.[9]

إلى جانب ذلك، اعتنى السلطان بتعزيز أسطوله بمراكب بحرية كبيرة، وفرقاطات وغليوطات، وعندئذ تجلى لنا أنه حاول بناء أسطول بحري عسكري قوي يفرض هيبة الدولة المغربية في البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي.

- **محاربة الاحتلال البرتغالي والإسباني:** شن السلطان محمد بن عبد الله غزوتين عسكريتين، الأولى كانت في سنة 1182هـ/1768م–1769م ضد الاحتلال البرتغالي لمدينة الجديدة، أو البريجة، القريبة من مراكش، وانتهت بعد حصار دام أكثر من شهر بالانسحاب اللامشروط للبرتغاليين من المدينة.[10] أما الغزوة الثانية، فقد جرت وقائعها في أواخر سنة 1184هـ / 1771 – 1772م ضد الاحتلال الإسباني لمدينة مليلية، لكنها كانت فاشلة، لأن السلطان وجد نفسه مجبرا على رفع الحصار وتوقيف القتال لما فوجئ بأن معاهدة الصلح بين المغرب واسبانيا – بالنص الإسباني – قد نصت على السلام بحرا وبرا.[11]
- **تنشيط تجارة المدن الساحلية:** لم يكتف السلطان محمد بن عبد الله بتجارة القوافل، بل تفطن إلى دور التجارة البحرية كمصدر حيوي لتوفير مداخيل مالية معتبرة، تدفع مشروعه

الإصلاحي بقوة إلى الأمام، ولتحقيق ذلك سار السلطان على منهج مسالمة الدول الأوربية الراغبة في عقد الصلح مع المغرب قصد التعاون معها تجاريا، ويعد الحضور المكثف للتجار الأوربيين في مدن المغرب الساحلية أحد مظاهر هذا التعاون التجاري، و لم يكن بوسع السلطان تنشيط التجارة البحرية للمغرب دون تجهيز الموانئ، وإصلاحها، وأبرزها موانئ: الرباط، سلا، العرائش، طنجة، وآسفي وأيضا تشييد ميناء، ومدينة الصويرة التي كتب بشأنها صاحب الإستقصا ما يلي:

« ولما تم أمرها، جلب إليها تجار النصارى بقصد التجارة بها ... فعمرت في الحين ».[12] وقد أراد السلطان أن يجعل من الصويرة ميناءً مركزيا قصد تهميش ميناء أغادير الذي يصعب مراقبته لبعده عن العاصمة. ويظهر أن السلطان محمد بن عبد الله قد اعتمد كثيرا على اليهود المحتكرين للوساطة بين أوربا، والمغرب في إنجاح مشروعه التجاري الذي بقي أسير المعاهدات مع الخارج وتقلباته.[13]

1–2– اجتهاداته على الصعيد الخارجي:

1–2–1. مصالحة الدول الأوربية:

تماشيا مع العصر، مارس السلطان محمد بن عبد الله الغزو البحري، فكانت مراكبه تجوب البحر، وتمارس القرصنة ضد سفن الدول الأوربية المعادية للمغرب الرافضة لعقد معاهدة الصلح مع المغرب. ونتيجة لذلك، توافدت الوفود الدبلوماسية الأوربية على السلطان عارضة عليه الصلح، والتعاون بعد الاتفاق على الشروط المقترحة، وتمكن السلطان من عقد العديد من المعاهدات مع عدد من الدول الأوربية مثل فرنسا سنة 1180هـ / 1766 – 1767م والسويد والدانمارك سنة 1181هـ / 1767 – 1768م والبرتغال سنة 1187هـ / 1773 – 1774م

وغيرهما. وقد عبر عن ذلك صاحب الإستقصا أحسن تعبير، إذ قال: « وهابته ملوك الفرنج وطواغيتهم، ووفدت عليه رسلهم بالهدايا والتحف، يطلبون مسالمته في البحر ... حتى عمت مسالمته أجناس النصارى كلهم.»[14]

1-2-2. الانفتاح على الشرق العثماني:

رغم عدم انضواء المغرب الأقصى تحت لواء الدولة العثمانية، فإن التعاون قد ميز العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الطرفين. وقد توطد هذا التعاون في عهد السلطان محمد بن عبد الله حيث تبادل مع الباب العالي، الهدايا، والبعثات الدبلوماسية لتنسيق الجهود في مواجهة الدول الأوربية الحاقدة على المسلمين، وأشار إلى ذلك مبعوث، وكاتب السلطان محمد بن عبد الله بن اسماعيل، المؤرخ أبو القاسم الزياني في ترجمانته حيث قال على لسان السلطان لما عاد من استانبول: « لا بد من إعانتهم على الجهاد .»[15]

وتماشيا مع أمراء عصره في العالم الإسلامي، سعى السلطان محمد بن عبد الله بن اسماعيل إلى ترسيخ علاقته مع حاكم مكة "الشريف سرور" من خلال مصاهرته حيث زف إليه ابنته أثناء موسم حج سنة 1182هـ / 1768 – 1769م. كما كان يبعث كل سنة مالا لأشراف، وعلماء ونقباء مكة، والمدينة، وخصص لصالح مؤسسة الحرمين الشريفين ببلاده أوقافا مختلفة.[16]

لم تسجل كتب التاريخ أنه كان ينازع أميرا من الأمراء المسلمين باستثناء بعض الخلافات التي نشبت بينه، وبين حكومة الجزائر العثمانية، والتي تم تذليلها مباشرة عقب تدخل السلطان العثماني دون أن تحدث تعكيرا في العلاقات بين البلدين[17] وفي شهر رجب سنة

1204هـ / مارس 1790م توفي السلطان محمد بن عبد الله على إثر مرض، وخلفه ولده يزيد الذي طالما خرج عن طاعته وتمرد عليه.

2– اجتهادات ومساعي الإصلاح لداي الجزائر محمد بن عثمان باشا (1766–1791):

اتفق المؤرخون المهتمون بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني أن الداي محمد بن عثمان باشا قد سلك سياسة صارمة تجاه القوى المحلية والاقليمية والخارجية واعتمد إصلاحات متعددة الجوانب جعلت الدولة الجزائرية السائرة في طريق الانهيار تسترجع قواها حيث عرفت خلال فترة حكمه بين 1766–1791 استقرارا سياسيا على مستوى النظام السياسي للدولة لم تشهده البلاد في الفترات التي سبقت عهده أو التي أعقبته.

لقد أظهر مهارته في إدارة الأزمات لما كان خزناجيا في حكومة الداي علي بوصباع باشا (1754–1766) عندما أفشل تمردا عسكريا انكشاريا استغل مرض الداي علي بوصباع لمدة سنة كاملة، مما يعكس أن الثكنات العسكرية المتواجدة بمدينة الجزائر كانت تتصارع فيما بينها من أجل السيطرة على القصر الباشوي والحكم في الجزائر، فكانت جهات عسكرية تعارض الداي بوصباع وأخرى تسانده وتؤيد سياسته وهذا ما نلاحظه عندما ارتقى محمد بن عثمان إلى منصبي الداي والباشا بمجرد وفاة سلفه بتاريخ 22 شعبان 1179هـ الموافق لـ08 فبراير 1766م، حيث ظفر بتأييد جماعة ضغط عسكرية وعلى رأسها آغا السبايهية أو الصبايحية دون إغفال الجماعة المدنية الرافضة للتمرد وعلى رأسها أعيان مدينة الجزائر وعلمائها.[18]

ولما كان الداي محمد بن عثمان باشا عارفا بقوانين الملك وملتزما بأحكام الشريعة الإسلامية فقد انتهج سياسة حكم مميزة وجهها نحو الداخل ونحو الخارج، نحاول تبيانها كالآتي:

2–1. سياسته الداخلية: ويمكن التعريف بها انطلاقا من التوجهات التالية:

2–1–1. تعيين الكفاءات في المناصب السامية بأجهزة الدولة:

حرص الداي محمد بن عثمان باشا على اعتماد معيار الكفاءة السياسية والعسكرية والإدارية في تولي المناصب السامية في الدولة سواء على مستوى دار السلطان وديوانه أو على مستوى البايليكات الثلاث (بايليك الشرق، بايليك التيطري، وبايليك الغرب) إيمانا منه أن مشروع إنعاش الأيالة الجزائرية يتطلب قيادات مقتدرة وذكية وشجاعة، وإذا ثبت بعد الملاحظة والتجربة في أوقات الأزمات أن المسؤول المعين في منصب سامي ما، غير جدير بتحمل أعباء المنصب، فكان لا يتردد في عزله، وفي هذا السياق يمكن أن نستشهد بما كتبه نقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار قائلا: " فقد كان (محمد بن عثمان باشا) يولي من يستحق الولاية ويعزل من يستحق العزل."[19]

ومن الأمثلة التي تثبت قدرة الداي محمد بن عثمان باشا على استقطاب الكفاءات أو من تتوفر فيهم سمات رجال الدولة، نذكر تعيينه لصالح بن مصطفى بايا على اقليم الشرق وعاصمته قسنطينة، وهو المشهور باسم " الباي صالح" وذلك سنة 1771 وقد استمر في الحكم مدة طويلة قدرت بواحد وعشرين سنة حسب التقويم الميلادي إلى تم عزله ثم قتله سنة 1792 بأمر من الداي حسن باشا (الذي حكم بين 1791–1798). والدارس لسيرة الباي صالح من خلال المصادر سيجدها مليئة بمظاهر الصلاح والإصلاح والشجاعة وحسن التدبير والتسيير لشؤون الرعية.

وبالنسبة لبايليك التيطري وعاصمته المدية، فقد عين الداي محمد بن عثمان باشا، مصطفى بن سليمان الملقب بالوزناجي بايا على التيطري سنة 1774، وعرف بصلاحه

وشجاعته وشخصيته القوية وكفاءته العسكرية والإدارية، واستمر هو الآخر في قيادة البايليك وتسيير شؤونه إلى أن عزله الداي حسن باشا سنة 1791.

وأخيرا تمكن الداي محمد بن عثمان باشا من اختيار محمد بن عثمان الكردي بايا على الغرب الجزائري سنة 1779، تزامنا مع حركة الدرقاويين بتلمسان، وقد اشتهر الباي محمد بن عثمان الكردي بلقبين " الأكحل" و " الكبير" لجلائل أعماله فهو الذي فتح وهران والمرسى الكبير سنة 1792، وأخضع قبائل الجنوب الغربي العاصية لسلطته سنة 1785 وغيرها من الإصلاحات التي باشرها في نطاق بايليكه.

وفي المقابل لم يتسامح الداي محمد بن عثمان باشا مع المسؤولين السامين الذين تورطوا في الفساد المالي والسياسي حيث يحضرنا مثالين؛ الأول يتعلق بالخزناجي الذي شنقه الداي سنة 1787 بتهمة سرقته لخاتم الباشا وختمه لرسالة وجهها للباي صالح قصد تسهيل تصدير الحبوب للوكالة الافريقية الفرنسية بعنابة.[20] والثاني يرتبط بنفي وكيل مصاريف القصر مع أعوانه إلى خارج البلاد بسبب الشكاوى المقدمة بحقهم.[21]

2-1-2. الحد من غطرسة الانكشاريين:

بمجرد توليته دايا سنة 1766، استدعى محمد بن عثمان باشا رياس البحر وتناقش معهم بموضوع الشكاوى المقدمة بحقهم، لكننا لا نعرف ما طبيعة هذه الشكاوى؟ ومن قدمها؟ فربما يتعلق الأمر بتوزيع الغنائم. وبالنسبة للانكشاريين الذين تعودوا على التمرد كلما تأخرت عملية دفع أجورهم أو مكافآتهم، فقد أخذ الداي محمد بن عثمان باشا يقلل من عددهم وعمل على تأديبهم وتنظيمهم، فمنعهم أولا من التجول بالسلاح في المدينة، وكان يشدد عليهم بتنفيذ أوامره تنفيذا تاما، ومن أصر على التمرد والعصيان فمصيره القتل بواسطة الخنق.[22]

2–1–3. فرض هيبة الدولة في بؤر التوتر:

شهدت فترة حكم الداي محمد بن عثمان باشا عصيان قبائل فليسة بجرجرة ورفضها أداء اللزمة السنوية للداي سنتي 1767 و 1769، وأيضا عصيان قبائل بجاية ورفضها هي الأخرى دفع اللزمة السنوية سنة 1790، والتي كانت تعبر عن خضوع القبائل للنظام السياسي العثماني في الجزائر. وقد حرب الداي محمد بن عثمان باشا أسلوب القمع بتعبئة الجيش النظامي والاحتياطي المخزني من مختلف البايليكات الجزائرية لكنه لم يتمكن من إحراز مكاسب نظرا لقوة القبائل في حرب المواجهة ومعرفتهم الجيدة لتضاريس المنطقة ذات الطابع الجبلي، فاضطر إلى استخدام أسلوب الكمائن والمحاصرة الأمر الذي أدى حدوث مجاعة بين الثائرين ودب الخلاف بينهم واهتدا الطرفان إلى تبني أسلوب الاتفاق حيث التزمت قبائل فليسة بدفع اللزمة السنوية بمقدار مائة ريال بوجو إلى قائد سيباو، ويجمعها الأمناء مقابل ابتعاد الأتراك العثمانيين عن أراضيهم.[23] أما قبائل بجاية فهي الأخرى تصالحت مع العثمانيين وتم إعفاؤها من أداء اللزمة السنوية.[24]

2–1–4. الإصرار على وحدة التراب الجزائري:

كان الاحتلال الاسباني لوهران والمرسى الكبير يقلق الداي محمد بن عثمان باشا فأصر على تحرير الثغرين مستعينا بالباي محمد بن عثمان الكردي المشهور بمحمد الكبير الذي استخدم ضد الاسبان حرب الكمائن والمحاصرة ثم القتال ومحاولة اختراق حصون وأسوار وهران، وكان يتلقى كل الدعم المعنوي والمادي من قبل الداي رغم تعاهده مع اسبانيا سنة 1786، على أن يمتنع الباشا عن إصدار أي قرار يبيح للباي بمهاجمة الاسبان بوهران. [25] وقد يسوقنا هذا الكلام إلى حصول تطور في موقف الداي محمد بن عثمان باشا بشأن وهران

والمرسى الكبير، فقد انتقل من تقييد لصلاحيات الباي محمد الكبير (1779–1797) في الثغرين إلى إطلاق العنان له والتصرف كما يشاء في هذا الموضوع أي تحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الاسباني عندما أيقن أن الاسبان يريدون عزل الداي عن الباي محمد الكبير حتى تضعف شوكة هذا الأخير.

على أية حال نجح الباي محمد الكبير في فتح وهران والمرسى الكبير يوم 27 فبراير 1792 بموجب معاهدة صلح سنة 1791 [26] رغم وفاة الداي محمد بن عثمان بشهور قبل توقيع المعاهدة مما يدل على حنكة الداي محمد عندما ترك حرية التصرف للباي محمد الكبير.

2–1–5. العمل بأسلوب التقشف والتبرع لفائدة خزينة الدولة:

اعترف القنصل الفرنسي بالجزائر السيد دي كيرسي De Kercy في مذكرته المؤرخة سنة 1791 أن الداي محمد بن عثمان باشا قد ترك أرصدة معتبرة بخزينة الدولة قدرت بمليون تورنوا.[27] ولعل منهج الداي محمد في المجال المالي كان وراء نمو رصيد الخزينة حيث وجدها عند توليته الحكم سنة 1766 مفلسة وهو ما يفسر تمرد الانكشارية على الداي علي بوصباع، فقرر أن يصب أموالا في الخزينة، فبدأ بنفسه حتى يكون قدوة لإطارات الدولة حيث تبرع بأمواله الخاصة التي جناها من عمليات افتداء الأسرى المسيحيين، ومن هدايا القناصل الأجانب، والحصص المالية المقدمة له من طرف البايات في مناسبات الدنوش الصغرى والكبرى، أضف إلى ذلك ما كسبه من حقوق المعاهدات مع الدول الأوربية والضرائب والرسوم الجمركية واتباع سياسة التقشف والتقليل في النفقات العامة [28].

2–1–6. العناية بالمساجد والأوقاف:

أشارت المصادر التاريخية إلى عناية واهتمام الداي محمد بن عثمان باشا بالمساجد والأوقاف، وهذا الاهتمام لا يعكس اهتمام الحكومة العثمانية بما هو ديني وثقافي واجتماعي بل تركت ذلك للجماعات الشعبية والمحسنين من أغنياء البلاد سواء كانوا أتراكا أو عربا أو بربر، وبالتالي ما قام به الداي محمد بن عثمان باشا أو غيره من حكام الجزائر حسب درجاتهم ورتبهم هو من أموالهم الخاصة وليس أموال خزينة الدولة.

لقد أعاد الداي محمد بناء المسجد العتيق وجدده أحسن تجديد، وكسا حيطانه بالزليج، كما رمم جامع السيدة بنت مولاي الناصري ملك بجاية، وفرق الماء الذي أتى به من الحامة إلى المدينة على المساجد [29] وبالموازاة اعتنى بالأوقاف أو الحبوس من خلال عنايته بمؤسسة سبل الخيرات ذات الوظائف الثقافية والاجتماعية، حيث عثرنا على وثيقة أرشيفية وقفية مؤرخة في سنة 1199هـ/ 1784–1785، تشمل اثنا عشر حانوتا، وكل حانوت في اعتماد شخص معين [30] ، وكلها محبسة لصالح مؤسسة سبل الخيرات التي تعد مؤسسة وقفية تشتغل وفق المذهب الحنفي الذي يتمسك به الأتراك العثمانيون وهي بمثابة مؤسسة شبه رسمية، تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد كما تدفع مرتبات الطلبة والقراء الملحقون بمؤسسات المذهب الحنفي .[31]

2–2. سياسته الخارجية:

2–2–1. انتهاج سياسة صارمة تجاه الدول الأوربية.

حرص الداي محمد بن عثمان باشا على إيجاد الحلول المالية للرفع من أرصدة خزينة الدولة ومجابهة النفقات المتزايدة، باستغلال صلاحياته المطلقة في التعامل مع الدول الخارجية

حيث فرض على الأراضي المنخفضة والسويد والدانمارك والبندقية والنرويج تحديد معاهداتها مع الجزائر العثمانية مستغلا ذلك للرفع من قيمة الأتاوة على سفنهم التي تجوب البحر الأبيض المتوسط، كما اشترط على كل دولة أوربية، لم تحافظ على علاقات هادئة مع الجزائر، أن تدفع خمسين ألف سكينا Sequins للتخفيف من حالة التوتر، وبلغ به الأمر إلى تقديم الهدايا للداي من قبل القناصل الأوربيين وإلا سيكون مصيرهم الطرد وإلغاء المعاهدات.[32]

وإذا وجد الداي محمد بن عثمان باشا الاستجابة لشروطه من طرف هذه الدول الأوربية الصغرى والتي تريد أن تفرض حضورها في البحر المتوسط كدول بحرية وتجارية إلا أنه واجه ثلاث حملات بحرية اسبانية خلال سنوات 1775، 1783 و 1784 بكل اقتدار بعدما نجح في تعبئة كتائب باياته الثلاث : الباي صالح في الشرق، والباي الوزناجي في التيتري، وباي الغرب الجزائري الحاج خليل وبعده محمد الكبير، مما استدعى من المملكة الاسبانية السعي إلى طلب التفاوض وعقد معاهدة صلح التي تمت خلال سنة 1786 ورغم استثناء هذه المعاهدة لقضية وهران والمرسى الكبير وتمسك اسبانيا بالثغرين المحتلين إلا أن الداي محمد بن عثمان باشا أطلق العنان لباي الغرب محمد الكبير للتصرف بكل حرية بشأن وهران والمرسى الكبير. [33]

ولعل من بين الأمور الجديدة في تعامله مع الدول الأوربية أنه رفض دخول الأشخاص المسلحين إلى القصر عدا الضباط والحراس، وهو ما امتعض منه القناصل الأجانب خاصة القنصل الانجليزي الذي كان مقربا لجهاز الحكم العثماني في الجزائر وكانت قوة بلاده تتصاعد في منطقة البحر المتوسط متحدية القوة البحرية الفرنسية والاسبانية والأمريكية. [34]

2-2-2. تكريس سياسة تضامن العالم الإسلامي:

أظهر الداي محمد بن عثمان باشا ولاءه للدولة العلية من خلال إرسال الهدايا وتوجيه السفن التجارية من ميناء مدينة الجزائر إلى ميناءي سالونيك وإزمير، كما أمر أن يشارك الأسطول الحربي الجزائري إلى جانب الأسطول العثماني في حربه ضد روسيا القيصرية بين 1768–1774، وضد التحالف الثنائي الروسي – النمساوي المعادي للدولة العثمانية بين 1788–1791، كما عمل الداي محمد بن عثمان باشا على تضييق تحركات السفن الروسية في البحر الأبيض المتوسط خاصة الحوض الغربي منه.[35]

وخروجا من العالم العثماني، التزم الداي محمد بن عثمان باشا بسياسة حسن الجوار مع المغرب الأقصى ولم تؤثر الخلافات المؤقتة على مسار العلاقات الجزائرية – المغربية حيث كانت القوافل التجارية وقوافل الحجاج تعبر الأراضي الجزائرية، ناهيك عن حرية تنقل العلماء والطلبة من الجزائر إلى المغرب الأقصى والعكس صحيح.[36]

3– اجتهادات ومساعي الإصلاح لباي تونس حمودة بن علي باشا 1782–1814:

استلم الباي التونسي "حمودة بن علي باشا الحسيني" الحكم من والده العليل بمرض النقرس سنة 1777م وكان ذلك استجابة لطلب الوزراء، ولم يصبح حاكما رسميا إلا بعد وفاة الوالد يوم السبت 13 جمادى الثانية سنة 1196هـ / 25 ماي 1782م.[37]

اعتبر المؤرخون أن الباي حمودة بن علي (1782 – 1814م) هو من أوائل المجددين بتونس في العصر الحديث، وتمكن من وضع تونس على عتبة النهضة، بفعل سياسته النهضوية الجريئة التي ارتسمت معالمها كالآتي:

3–1 على الصعيد الداخلي:

3–1–1. في الميدان الإداري:

شرع هذا الباي في إزاحة الأتراك العثمانيين عن المراكز الإدارية، والعسكرية الهامة، وفسح المجال أمام التونسيين (مسلمون ويهود)، غير أن مبادرته مع التونسيين المسلمين خاصة لم تثمر كما كان يتوقع، فعدل الباي عن تمكينهم من المناصب العليا في الدولة، وارتأى جلب مماليك صغار من تركيا، وتربيتهم، وتدريبهم على فنون الإدارة والتسيير والحكم في تونس.[38]

3–1–2. في الميدان العسكري:

اعتنى الباي حمودة بتشكيل جيش تونسي بدءا من عام 1794م وعمل على إبطال خرافة تفوق الجندي التركي العثماني، في القتال، والولاء، وسعى إلى تسليح الجيش بأحدث العتاد الحربي الأوربي، وإنشاء صناعة حربية عصرية وإقامة الأبراج والأسوار وإصلاح الموانئ وبنائها على أسس حديثة، وتكوين أسطول حربي يصون المعاهدات، ويضمن أمن البلاد.[39]

3–1–3. في الميدان الاقتصادي:

حاول الباي حمودة بناء الاقتصاد التونسي مركزا على ضرب الاحتكار الأجنبي، وتتمثل محاور سياسته الاقتصادية فيما يلي:

– تأمين الزراعة التونسية:

ويظهر ذلك في سعي الباي حمودة منذ سنة 1787م لإيجاد أسواق خارجية للإنتاج الزراعي التونسي مع تأمين أسعار رابحة، وحماية مدخول المزارع التونسي بمنعه للتجار الأجانب من ابتياع الحبوب من المزارعين قبل نضج المحصول الذي كان ينجرّ عنه غبن شديد يصيب المزارعين التونسيين في تسعير ثمن حبوبهم، وبالتالي، تمكن الباي حمودة من تصدير المنتوجات

الزراعية التونسية إلى أوربا بصفة مباشرة، دون وساطة أجنبية، وبهذه الكيفية أصبح التونسيون يتولون شؤون التجارة الخارجية ويسيطرون على سبلها، وظفر الفلاح، والتاجر في تونس بأرباح كان يغنمها التجار الأجانب.[40]

– تشجيع الصناعة المحلية:

شجع، ونشّط الباي حمودة الصناعات الحرفية المحلية وعمل على إبطال لباس المصنوعات الأجنبية المستوردة من الخارج، وسنّ سياسة مهاداة الدول الخارجية بما تنتجه بلاده من مصنوعات حرفية.[41]

3–2. على الصعيد الخارجي:

انتهج الباي سياسة تقوم على مصالحة الدول الأوربية بشكل يخدم مصلحة تونس، وكانت حربه مع البندقية –أضعف بلد أوربي وقتئذ– بين 1784 و1792م مثالا واضحا يعكس حرص الباي على الدفاع عن مصالح طبقة التجار التونسيين وخطوة نحو تغيير المنطق الأوربي في معاملة البلدان الإسلامية. ويشهد التاريخ للباي حمودة أنه تدخل في طرابلس ضد "علي برغل" الهارب من الداي حسن وأعاد عائلة القرمانلي سنة 1794م، والتي حكمت ليبيا مسبقا أكثر من ثمانين سنة.[42]

أما علاقته بإيالة الجزائر العثمانية، فقد سادها الهدوء حيث التزم الباي حمودة بدفع اللزمة السنوية لحكومة الجزائر، وباي قسنطينة، [43] والإبقاء على منصب وكيل الجزائر بتونس،[44] وفي هذه الأجواء من السلم بين تونس، والجزائر تأسست علاقات طيبة بين الباي حمودة بن علي وداي الجزائر محمد بن عثمان باشا وتراءى لنا أن هذا التقارب كان بهدف إيجاد

تنسيق لجهودهما الاقتصادية، والثقافية علما أن تونس تتوفر على جامع الزيتونة ويستقر بها علماء كانوا مقصدا لعلماء الجزائر العثمانية.

وفي مجال التجارة الخارجية فتح الباي التونسي حمودة باشا، باب التصدير على مصراعيه إلى أوربا، والاجتهاد في بناء أسطول تجاري قوي يوازي الأسطول الحربي، وللحفاظ على سلامة تجارته، تحاشى الباي حمودة الدخول في حروب مع الدول الأوربية بعقد المعاهدات معه والحفاظ على أمن التجار الأجانب ببلاده في أرواحهم، وأموالهم. [45]

خاتمة:

إن المتمعن في مساعي الإصلاح لحكام المغرب والجزائر وتونس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر يلاحظ أنها إصلاحات متعددة الجوانب مثلت بحق رؤية سياسية للحكام، السابق ذكرهم، هدفها انتشال شعوب المنطقة من مستنقع التخلف في جميع المجالات ومسايرة ركب الدول الأوربية التي بدأت تشهد ثورات مختلفة مثل الثورة الصناعية بانجلترا سنة 1766 وانتشارها بأوربا الغربية في فترات متعاقبة وكذا الثورة الفرنسية الأولى سنة 1789 التي أعلنت عن ميلاد النظام الجمهوري ومبادئ الحرية والإخاء والمساواة وانتشارها في المنطقة الأوربية كذلك خلال القرن التاسع عشر إلى جانب الثورة الفكرية والعلمية في عدة تخصصات علمية وأدبية.

ورغم ذلك لم تنجح إصلاحات المغرب والجزائر وتونس خلال الفترة المدروسة من وضع هذه البلدان الثلاث على عتبة النهضة الناجحة مثلما فعل الأوربيون لأن الوعي السياسي والحضاري العالي المستوى والتحكم في العلم والتقنيات والقدرة المالية لم يكن في متناول هؤلاء الحكام و لم تكن مساعيهم الإصلاحية بمثابة مشروع دولة مستمر بالمعنى الحقيقي بل كانت

وكأنها مبادرات فردية لحكام مخلصين لأن إصلاحاتهم لم يكتب لها أن تتواصل بعد انتهاء حياتهم ومسيرتهم السياسية فدفنت بدفنهم وهو ما لاحظناه عندما نتتبع مسيرة خلفائهم الذين وكأنهم ينطلقون من الصفر، لذلك ارتأينا تصنيف هذه المساعي لحكام المغرب والجزائر وتونس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ضمن يقظة الحكام واليقظة هي أحد شروط النهوض أو النهضة ثم السير نحو التقدم بخطى ثابتة.

الهوامش:

1. الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى –الدولة العلوية– تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج8. ص 04.
2. قدوري، عبد المجيد. المغرب وأوربا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز). ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000. ص ص 229–231.
3. الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. المصدر السابق، ص 69.
4. قدوري، عبد المجيد. المرجع السابق، ص ص 234–236، 372–375.
5. الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. المصدر السابق، ص 66.
6. المصدر نفسه، ص 70.
7. المصدر نفسه، ص 70.
8. المصدر نفسه، ص 49.
9. المصدر نفسه، ص 61.
10. المصدر نفسه، ص ص 35–37.
11. المصدر نفسه، ص ص 40–41.
12. المصدر نفسه، ص 21.
13. قدوري، عبد المجيد. المرجع السابق، ص ص 227، 243–244.
14. الناصري، ابو العباس احمد بن خالد، المصدر السابق، ص 70.

15. الزياني، أبو القاسم. الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا. تحقيق وتعليق: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة، الرباط، 1999. ص 131.
16. الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد، المصدر السابق، ص ص 34، 57، 70.
17. إلتر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية. ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1409ه/1989م.ص 502.
18. الزهار، أحمد الشريف.مذكرات. تحقيق: احمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980. ص 23.
19. المصدر نفسه، ص 24.
20. Venture de Paradis, Jean Michel. Tunis et Alger au XVIIIème siècle. Paris, Sindbad, 1993. P 196.
21. إلتر، عزيز سامح. المرجع السابق، ص 523.
22. المرجع نفسه، ص 523؛ وأيضا Venture de Paradis, J.M. op, cit, p 197-199.
23. Robin, V. « Les Oulad Ben Zemoum », In R.A, 1875, pp 33-37.
24. Au Capitaine, Henri. Les confins militaires de la grande kabylie sous la domination turque. Paris, 1857, p32.
25. بلحميسي، مولاي. " صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الاسبانية – معاهدة 1786 بين الجزائر واسبانيا: سبب إبرامها، مضمونها، نتائجها– " مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 11، جوان 1974، ص 17.
26. بلبروات، بن عتو. " معاهدة الصلح بين الجزائر واسبانيا سنة 1791" مجلة عصور الجديدة، المجلد 10، العدد 02، ماي 2020، ص ص 249–265.
27. Documents divers. Reconnaissance de ville, forts et batteries d'Alger : chef de bataillon Boutin (1808) suivie des mémoires sur Alger par les consuls : de kercy (1791) et Dubois Thainville (1809). Gabriel Esquer, Paris, 1927. P119.
28. Venture de paradis, Jean Michel. Op, cit, p 200.
29. الزهار، أحمد الشريف. المصدر السابق، ص 24.
30. المركز الوطني للأرشيف، سجلات البايليك، العلبة 310–328، رقم السجل 414، الرقم القديم 316، السنة 1119ه– 1784–1785، سجل يتضمن بيان الحوانيت التي أنعم بها السيد محمد باشا على الأوقاف وسبل الخيرات وفيه أيضا حسابات عامة تتعلق بالمحلات مع ذكر الأحياء الموجودة بها.

31. أبو القاسم، سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16–20م). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ج1، ص ص 315–316.
32. إلتر، عزيز سامح. المرجع السابق، ص 524.
33. المرجع نفسه، ص 543.
34. المرجع نفسه، ص 528؛ وأيضا: مولود قاسم، نايت بلقاسم. شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. ط1، دار البعث، الجزائر، 1985، ج1. ص 99.
35. المدني، أحمد توفيق. محمد عثمان باشا داي الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986. ص ص 150–152.
36. إلتر، عزيز سامح. المرجع السابق، ص 498.
37. ابن أبي الضياف، أحمد. إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ج2. ص ص 213–215.
38. الإمام، رشاد. " سياسة حمودة باشا الحسيني بتونس" المجلة التاريخية المغربية، عدد 06، 1976، تونس. ص 113.
39. المرجع نفسه، ص 114.
40. الإمام، رشاد. " سياسة حمودة باشا التجارية مع أوربا" المجلة التاريخية المغربية، العدد 06، 1976، تونس. ص ص 73–74.
41. المرجع نفسه. ص 74.
42. الشريف، محمد الهادي. تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط2، سراس النشر، 1985. ص ص 89–90.
43. Gaston, loth. Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours. Paris, 1898. P 242.
44. الزياني. أبو القاسم. المصدر السابق، ص 164.
45. الإمام، رشاد. " سياسة حمودة باشا الحسيني بتونس" المرجع السابق، ص 114.